

إن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) هي لجنة حكومية فيدرالية مستقلة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ومتفق عليها من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي؛ والتي تم إنشاؤها من قبل القانون الدولي للحرية الدينية (IRFA) لعام 1998 الذي يتابع الحق العالمي لحرية الدين أو المعتقد بالخارج. وتستخدم اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) معاييرًا دولية لمراقبة انتهاكات الحرية الدينية أو المعتقد في الخارج وتقوم بتقديم توصيات للسياسات إلى الرئيس، ووزير الخارجية، والكونجرس. كما أن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) تعد كيانًا مستقلًا منفصلًا ومميزًا عن وزارة الخارجية. ويقدم التقرير السنوي لعام 2017 توثيقًا للأعمال التي قام بها المفوضون وفريق العمل المهنيين خلال العام وذلك من أجل توثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع وتقديم توصيات مستقلة لسياسات الحكومة الأمريكية. ويغطي التقرير السنوي لعام 2017 السنة الميلادية 2016 إلى فبراير 2017، على الرغم من ذكر حقيقة أن بعض الأحداث الهامة وقعت بعد هذه الفترة الزمنية. وللتعرف على المزيد من المعلومات حول اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF)، يمكنك زيارة موقعنا الإلكتروني: [من هنا](#)، أو الاتصال باللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) مباشرةً على رقم: 202-786-0611.

المملكة العربية السعودية

النتائج الرئيسية: خلال العام الماضي، في إطار خطة "رؤية السعودية 2030" شهدت الجهود لتغيير وجه الدولة اقتصاديًا وثقافيًا، والحرية الدينية في المملكة العربية السعودية تحسنًا في مناطق محددة، بما في ذلك انخفاضًا ملحوظًا في صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتزامًا حكوميًا مستمرًا بإصلاح المقررات والمناهج الدراسية وتزايدًا في جهود مكافحة الفكر المتطرف داخل البلاد وخارجها. ومع ذلك، تواصلت الحكومة السعودية إثارة تفسيراتها للإسلام السني على جميع التفسيرات الأخرى وتحظر جميع أماكن العبادة العامة لغير المسلمين في البلاد. ولا تزال المحاكم السعودية تلاحق قضائيًا بعض الأفراد وتزج بهم في السجون بتهم المعارضة والردة والتجديف على الذات الإلهية، وفي ذلك الصدد، استُخدم قانون يصنف التجديف على الذات الإلهية والترويج للإلحاد كأحد أشكال الإرهاب لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان من بين قوانين أخرى. وعلى الرغم من تحسن الأجواء لممارسة شعائر العبادة العامة بين مسلمي الشيعة في المنطقة الشرقية، استمرت هذه الجالية في مواجهة ممارسات التمييز بحقهم القائمة على انتمائهم الديني، وتستجوب السلطات من حين لآخر رجال الدين المعارضين والناشطين من الشيعة وتعتقلهم وتودعهم السجون. وعلى الرغم من التقدم المشهود في بعض المجالات، مازالت الحكومة السعودية تفرض القيود على نطاق عريض من حقوق الإنسان، لا سيما مشاركة المرأة في المجتمع، بما في ذلك عبر نظام الوصاية القانونية. واستنادًا إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة للحرية الدينية، توصلت لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية إلى أن المملكة العربية السعودية تستأهل تصنيفها كـ "دولة مثيرة للقلق بشكل بالغ" (CPC) بموجب قانون الحرية الدينية الدولية (IRFA). وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية قد أسندت مرارًا وتكرارًا هذا التصنيف للمملكة العربية السعودية منذ عام 2004، تم حديثًا في أكتوبر عام 2016 إرساء إعفاء غير مشروط قائم منذ عام 2006 فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات التي تستلزم بشكل أو آخر تبعًا لهذا التصنيف.

التوصيات إلى حكومة الولايات المتحدة

- الاستمرار في تصنيف المملكة العربية السعودية كدولة مثيرة للقلق بموجب قانون الحرية الدينية الدولية.
- إلزام الحكومة السعودية تمامًا باتخاذ إجراءات ملموسة ف سبيل إتمام الإصلاحات التي تم إقرارها في يوليو عام 2006 في المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، ووضع تقرير مفصل حول التقدم المحرز والتواني في علاج المواطن المثيرة للقلق، والنظر فيما إذا كان إصدار إعفاء غير مشروط يدعم أهداف قانون الحرية الدينية الدولية.
- النظر في تدشين حوار ثنائي استراتيجي بين الولايات المتحدة والسعودية يتناول حقوق الإنسان والحريات الدينية في مجالات النقاش بين البلدين؛
- ممارسة ضغوط على أعلى المستويات والعمل من أجل ضمان حرية رائف بدوي ومستشاره وليد أبو الخير وغيرهما من سجناء الرأي، والضغط على الحكومة السعودية لوضع حد لممارسات الاضطهاد التي تتخذ إزاء من صدرت بحقهم اتهامات بالردة والتجديف على الذات الإلهية والشعوذة.
- إجراء تقييم سنوي للمقررات التعليمية الدينية ذات الصلة التي تضعها وزارة التعليم السعودية والإفصاح عن نتائج هذا التقييم للتحقق مما إذا تم حذف النصوص التي تحض على التعصب الديني.
- الضغط على الحكومة السعودية للتنديد علنًا بالاستمرار في استخدام الإصدارات القديمة من المقررات السعودية حول العالم وغيرها من المواد التي تروج للكراهية والتعصب وبذل كل المساعي الممكنة لاستعادة المواد الموزعة سابقًا التي تتضمن محتوى يحض على التعصب أو شرائها مجددًا.
- تشجيع الحكومة السعودية على احترام التفسيرات والممارسات الإسلامية على اختلافها، لا سيما في نشر الدين الإسلامي خارج البلاد،
- الضغط على الحكومة السعودية لمواصلة التصدي للتحريض على العنف والتمييز ضد المنبذين من المسلمين وغير المسلمين، بما في ذلك من خلال ملاحقة رجال الدين الممولين من قبل الحكومة الذين يحرضون على العنف ضد جاليات الأقليات المسلمة أو جاليات الأقليات الدينية غير المسلمة،
- الضغط على الحكومة السعودية بهدف تمرير قانون مكافحة التمييز الذي يكفل تساوي جميع المواطنين السعوديين والمواطنين المغتربين في الحقوق ويهدف إنفاذ هذا القانون على أتم وجه.

- الضغط على الحكومة السعودية لإلغاء تصنيف مناصرة الإلحاد والتجديف على الذات الإلهية كعمل إرهابي في قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014،
- إشراك الزعماء الدينيين والمسؤولين الحكوميين والمعلمين والقضاة من حاملي الجنسية السعودية في برامج التبادل المشترك وبرامج زيارة الولايات المتحدة التي تعزز التبادل الثقافي والتسامح الديني والحوار بين الأديان، و
- تشجيع الحكومة السعودية على اتخاذ المزيد من الخطوات في سبيل التخلص تدريجياً من نظام الوصاية، وذلك في إطار قبولها للتوصيات ذات الصلة المقدمة من قبل تقرير الاستعراض الدوري الشامل لعام 2009 ولعام 2013 في مجلس حقوق الإنسان،
- التعاون مع الحكومة السعودية لوضع قوانين تنظم حقوق غير المسلمين في ممارسة الشعائر الدينية الخاصة، والسماح لرجال الدين الأجانب بدخول البلاد بشكل علني لمزاولة شعائر العبادة وجلب المواد الدينية لمزاولتها.

الخلفية

المملكة العربية السعودية هي رسمياً دولة إسلامية يستند نظامها القانوني في المقام الأول على المذهب الحنبلي في الفقه الإسلامي السني. ويتألف الدستور السعودي من تعاليم القرآن والسنة (أحاديث النبي محمد). يبلغ تعداد سكان المملكة حوالي 30 مليون نسمة، منهم ما يقرب من 10 ملايين عامل مغترب من أرباب ديانات شتى. وتضم هذه العمالة المغتربة مليوني شخص على الأقل من غير المسلمين، بمن فيهم البوذيين والمسيحيين، وأتباع الديانات الشعبية، فضلاً على مغتربين لا يتبعون أي انتماءات دينية. ويشكل مسلمو السنة ما يقرب من 85 إلى 90% من المواطنين، فيما يشكل مسلمو الشيعة 10 إلى 15% منهم، بمن فيهم الإسماعيليين، والزيديين، وخلافهم.

في أبريل عام 2016، طرحت الحكومة السعودية خطة "رؤية السعودية 2030" وبرنامج التحول الوطني 2020، وهما خطتان اقتصاديتان طموحتان تهدفان للحد من اعتماد البلاد على عائدات النفط. ويقع على عاتق وزارة الشؤون الإسلامية مسؤولية ضمان توافق رؤية السعودية 2030 مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتضمن هذه الخطط لتنويع الاقتصاد السعودي إذا ما نفذت على أكمل وجه أهدافاً قد تسفر عن مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الدينية في المملكة العربية السعودية.

ومع ذلك، واصلت الحكومة السعودية فرض قيود على معظم أشكال التعبير الديني العلني التي تتعارض مع تفسيرها المحدد للإسلام السني. استند المسؤولون السعوديون في فرض هذه القيود على تفسيرهم للأحاديث (أقوال النبي محمد)، مشيرين إلى هذا الموقف هو المتوقع منهم باعتبار المملكة العربية السعودية البلد الذي يحتضن المسجدين

الأقدس في الإسلام، في مكة والمدينة المنورة. تنتهك هذه السياسات حقوق مسلمي السنة الآخرين من أتباع المذاهب الفكرية المختلفة، ومسلمي الشيعة والعاملين المغتربين من المسلمين وغير المسلمين. لم تسن الحكومة السعودية إلى اليوم قوانين تنظم حماية ممارسة المغتربين غير المسلمين للشعائر الدينية الخاصة في البلاد، وهي قوانين من شأنها أن تعزز شعورهم بالأمان بدرجة أكبر. فضلاً على ذلك، فإن النظام القانوني السعودي يحد من الحرية الدينية وحقوق الإنسان للمرأة السعودية، التي يشكل فرض التفسيرات الدينية الرسمية حياتها العامة والخاصة.

في فبراير عام 2017، سافر وفد من لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية إلى المملكة العربية السعودية لتقييم وضع الحريات الدينية، والتقى مع مجموعة من المسؤولين في الحكومة السعودية، وكذلك لجنة حقوق الإنسان المنتدبة من قبل الحكومة السعودية، ومسؤولين من مركز الملك عبد الله للحوار الوطني، ومن شركة تطوير للخدمات التعليمية ورابطة العالم الإسلامي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، والسفارة الأمريكية وموظفي القنصلية، وأعضاء من المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيين والناشطين في مجال حقوق المرأة والمحامين والصحفيين ومناصري حقوق الإنسان.

وضع الحريات الدينية في العام 2016-2017

التطورات الإيجابية: أقرت لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية بأن الأوضاع شهدت بعض التحسن في السنوات الأخيرة، أهمها انخفاض حضور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الساحة العامة. وتفرض هذه الهيئة المعروفة اصطلاحاً باسم الشرطة الدينية الالتزام بالأخلاقيات العامة وتقيّد صور التعبير العلني المنبوذة عن الدين وممارسته من قبل السعوديين وغير السعوديين. في أبريل عام 2016، حظر مرسوم ملكي على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استجواب الأفراد أو اعتقالهم أو طلب هويتهم. كما قضى هذا المرسوم بأن يبرز أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هويتهم أثناء أدائهم لواجبهم وبأن يستوفوا شروطاً تعليمية ودينية وقانونية محددة لعضوية الهيئة. ومن ثم، صار العاملون المغتربون من غير المسلمين وجاليات الشيعة يبلغون بشكل أقل عن تعرضهم للمضايقات علناً. وما زالت لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية تدعو لحل تلك الهيئة تماماً.

اتخذت المملكة العربية السعودية أيضاً المزيد من الخطوات في سبيل مواجهة أشكال العنف النابعة عن التطرف بالمملكة. فبعد ارتفاع معدل الهجمات الإرهابية في عام 2015، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف ممارسي شعائر العبادة من الشيعة، انخفض عدد الهجمات بشكل ملحوظ عام 2016، مما يعكس الحملة الصارمة التي شنتها الحكومة السعودية على الإرهاب المحلي. خلال العام الماضي، عملت الحكومة السعودية على مناوئة الرسائل الدينية والفكرية التي تبثها الجماعات الإرهابية من خلال مركز الحرب الفكرية ومركز المراقبة الرقمية للتطرف، وكان هدف المركز المعلن هو مجابهة الأفكار المتطرفة وتعزيز فهم الإسلام فهماً معتدلاً يُقبل فيه الآخر. ينصب اهتمام مركز المراقبة على مراقبة تواجد الجماعات الإرهابية على الإنترنت، لا سيما على الوسائط الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، واصلت الحكومة السعودية فصل رجال الدين والمعلمين الذين يعتنقون رؤى متطرفة ومتعصبة رغم

استمرار بعض الدعاة في استخدام الخطاب المتعصب فيما يتعلق بالمسلمين غير السنين في خطب صلاة الجمعة، وتزعم الحكومة السعودية أنها أعادت تدريب أكثر من عشرين ألف إمام.

وتشمل التطورات الإيجابية إطلاق المزيد من المراجعات لحذف الفقرات التي تحض على التعصب وعدم التسامح من المناهج والمقررات الدراسية (انظر القسم الورد أدناه حول التحسينات التي شهدتها المقررات السعودية) ومبادرات تعزز مشاركة المرأة على الساحة الاقتصادية والقانونية والسياسية. وقد أكد مسؤولون سعوديون أيضاً أن القضاء السعودي قد أتم في عام 2016 المرحلة الأولى من سن قانون العقوبات وأنه يعمل على ضمان اتفاه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، في السنوات الأخيرة عززت الحكومة السعودية ثقافة الحوار والتفاهم، داخل المملكة من خلال مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، كما عززته في المحافل الدولية من خلال مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار الديني والثقافي المعتمد مقره في فيينا.

القيود والهجمات على المسلمين الشيعة: استمرت عمليات الحجز والاعتقال بحق المعارضين من مسلمي الشيعة على الرغم من تأكيدات الحكومة السعودية بأنهم لا يتعرضون للاستهداف على أساس الدين أو العقيدة. كما زعم مسؤولون أن مسلمي الشيعة لا يتعرضون للتمييز الديني، على الرغم من وجود ادعاءات ذات مصداقية بالعكس.

لسنوات عديدة، مارست الحكومة السعودية اعتقالات بحق مسلمي الشيعة وأودعتهم السجون بتهم المشاركة في تظاهرات أو الدعوة العلنية للإصلاح، وعقد تجمعات دينية صغيرة في منازل خاصة دون الحصول على تصاريح، وتنظيم الفعاليات الدينية أو الاحتفال بالأعياد الدينية في أرجاء معينة من البلاد، وقراءة مواد دينية في المنازل الخاصة أو الحسينيات (قاعات الصلاة)، ويتذرع المسؤولون السعوديون في كثير من الأحيان في فرضهم هذه القيود بمخاوف أمنية مرتبطة بعلاقات مزعومة بإيران، والهجمات المتقطعة التي شنها بعض شباب الشيعة على مسؤولين أمنيين هذا العام. ومع ذلك، يؤكد ممثلي المجتمع السعودي أن مسلمي الشيعة المتعاطفين مع إيران في المملكة العربية السعودية لا يشكلون إلا قلة قليلة. ورغم تحسن مناخ التعبير الديني العلني في القطيف (التي يشكل الشيعة السواد الأعظم بها) ونجران (التي يشكل أتباع الفرقة الإسماعيلية غالبية سكانها)، فمازالت عقبات جسيمة تعترض التعبير الديني في أوساط الشيعة وعقدتهم لأية تجمعات يُنظر إليها على أنها ذات أهداف سياسية. فضلاً على ذلك، مازال الشيعة يتعرضون للتمييز في التعليم والتوظيف والالتحاق بالجيش والتمثيل السياسي، والانضمام إلى السلطة القضائية.

في السنوات الأخيرة، تلقى المعارضون والإصلاحيون من أتباع المذهب الشيعي أحكاماً بالحبس لمدد طويلة أو بالإعدام عقاباً على أنشطتهم. وتم في يناير عام 2016 إعدام الشيخ نمر النمر أحد رجال الدين الشيعيين وهو ناقد صريح ولاذع للحكومة السعودية، بعد إدانته من قبل محكمة جزائية متخصصة بتهمة "التحريض على الفتنة الطائفية"، وعصيان الحكومة، ودعم أعمال شغب أسفرت عن وفاة اثنين من رجال الشرطة. بعد إعدام الشيخ النمر واعتقال رفيق دربه الشيخ محمد حسن الحبيب في يوليو عام 2016 بتهمة "شق الصف"، تراجع معظم ناشطي الشيعة عن مزاوله أنشطة المجتمع المدني، بما في ذلك التظاهرات والاحتجاجات.

انخفض عدد الهجمات التي تستهدف أماكن العبادة الشيعية في المنطقة الشرقية بشكل ملحوظ مقارنةً بالعام السابق. وفي يناير عام 2016، أسفر تفجير انتحاري وهجوم مسلح على أحد مساجد الشيعة في الأحساء عن أربع حالات وفاة وإصابة ما لا يقل عن 18 شخصًا، وفي يوليو عام 2016، استهدف منفذي عملية تفجير مسجدًا شيعيًا في القطيف. في كلتا الحالتين، أدان مسؤولون سعوديون وزعماء دينيين الهجمات، داعين إلى الوحدة الوطنية من دون التأكيد على الطبيعة الطائفية الفريدة للهجمات في المناطق ذات الأغلبية المسلمة الشيعية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقى القبض على مئات الأشخاص فيما يتصل بهجمات شتى. ووفقًا للتقديرات الرسمية السعودية، ألقى القبض على أكثر من 2800 شخص بتهم الإرهاب بين أوائل عام 2015 ويوليو عام 2016. وأشارت جماعات حقوق الإنسان داخل المملكة وخارجها إلى أن خطاب الحكومة السعودية غير كاف لمنع وقوع هجمات في المستقبل، كما أشارت إلى ضرورة إصلاح السياسات الحالية.

العمالة المغتربة غير المسلمة على الرغم من أن الحكومة السعودية تحظر المزاولة العلنية لشعائر الديانات بخلاف الإسلام، فقد صرحت الحكومة السعودية مرارًا وتكرارًا بأنه يجوز لغير المسلمين ممارسة شعائرهم الدينية سرا دون التعرض لمضايقات. لم يتم سن قوانين تشرع هذه السياسة، وأظهر المسؤولون الحكوميون بالكاد اهتمامًا بالسعي وراء تقنينها. في السنوات الأخيرة، داهم أفراد من هيئة الأمر بالمعروف وتجمعات دينية سرية لأشخاص من غير المسلمين واعتقلوا و / أو قاموا بترحيل المشاركين بها، لا سيما في الحالات التي كانت بها هذه التجمعات صاحبة أو ضمت أعدادًا كبيرة من المشاركين أو برزت فيها رموز دينية من خارج مبنى انعقادها. ومع ذلك، شهد عام 2016 عددًا أقل من الغارات منه في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يسود في أوساط غير المسلمين الذين يسعون لممارسة شعائرهم الدينية مناخ من الخوف، لا سيما خارج المجمعات السكنية التي تقطنها أغلبية من العمال الأجانب. وقد كشفت لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية خلال زيارتها للبلاد في فبراير عام 2017 أن العديد من الجاليات الدينية غير المسلمة تحد من مزاولة شعائرها وغيرها من الأنشطة لتجنب لفت انتباه المناطق المجاورة والسلطات لها بلا داع.

تهم الردة، والتجديف على الذات الإلهية، والشعوذة: تواصل الحكومة السعودية استخدام التهم الجنائية بالردة والتجديف على الذات الإلهية لقمع النقاش وتكريم المعارضة. وقد استهدفت هذه التهم عادة المروجين للإصلاحات السياسية والإصلاحات في مجال حقوق الإنسان وأعضاء جاليات المغتربين المهمشة.

ظل المدون السعودي رانف بدوي في السجن خلال الفترة التي شملها التقرير. وفي يونيو عام 2015، أيدت المحكمة العليا السعودية معاقبته بالحبس عشر سنوات، وبألف جلدة، ودفع غرامة مالية قدرها مليون ريال سعودي (ما يعادل 266 ألف دولار أمريكي) بتهمة الإساءة للدين الإسلامي والسلطات الدينية. ودعت العقوبة لجلد بدوي خمسين جلدة أسبوعيًا لعشرين أسبوعًا على التوالي. وفي أعقاب تنفيذ أول خمسين جلدة في يناير عام 2016، أدانت العديد من جماعات حقوق الإنسان وعدة كيانات حكومية، بما في ذلك لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية تنفيذ العقوبة. لم يتعرض بدوي لمزيد من الجلد، ويعود ذلك في جزء منه إلى الغضب الدولي العارم إزاء جلده وإلى

كشف لطبيب تبيين منه عدم امتلاك بدوي للقدرة الجسدية على احتمال المزيد من الجلطات، رغم أن عقوبة الجلد قد تستأنف في أي وقت وفقا لعائلة بدوي.

بالإضافة إلى ذلك، ما يزال أشرف فياض الشاعر والفنان السعودي بالسجن وقد صدر بحقه في نوفمبر عام 2015 حكم بالإعدام بتهمة الردة بدعوى تشكيكه في الدين ونشر الفكر الملحد في شعره. في فبراير عام 2016، أسقطت محكمة استئناف حكم الإعدام، وأصدرت حكماً جديداً بحقه بالحبس ثماني سنوات وتلقي 800 جلدة في 16 مناسبة، وبنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن تنفيذ حكم الجلد قد نُفذ. ووفقاً لمحامى فياض، على فياض التخلي عن إلقاء قصائده الشعرية في وسائل الإعلام الحكومية السعودية.

في يناير عام 2017، تم الإبلاغ عن اتهام يماني مجهول الهوية من المقيمين في المملكة العربية السعودية بالردة وصدور بحقه حكم بالسجن لمدة 21 عاماً بتهمة الإساءة إلى الدين الإسلامي على صفحة الفيسبوك الخاصة به. غير أنه أُعفي من عقوبة الإعدام بعد التخلي عن آرائه في المحكمة. وفي الشهر نفسه، تم الإبلاغ عن صدور حكم بحق العامل المهاجر الهندي شانكار بونام بالسجن لأربعة أشهر ودفع غرامة مالية قدرها 5000 ريال سعودي (ما يعادل 1333 دولار أمريكي) بتهمة إيذاء شعور المسلمين من خلال نشر صورة على الفيسبوك للإله الهندوسي شيفا وهو يجلس فوق الكعبة المشرفة. وقد تم القبض عليه في نوفمبر عام 2016.

وقد استمرت الاعتقالات والملاحقات القضائية بتهمة السحر والشعوذة - وهي جريمة يُعاقب عليها بالإعدام - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في كثير من الأحيان في سياق النزاعات على حضانة الأطفال أو علاقات العمل. إذ تتبع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحدات خاصة على مستوى البلاد لمكافحة السحر والشعوذة.

قانون صادر عام 2014 يصنف التجديف على الذات الإلهية، والدعوة إلى الإلحاد كأعمال إرهابية: يشكل قانون المملكة العربية السعودية لمكافحة الإرهاب لعام 2014 وقانون العقوبات الخاص بالإرهاب وتمويله، وسلسلة من المراسيم الملكية اللاحقة إطاراً قانونياً يُجرّم تقريباً جميع أشكال المعارضة السلمية وحرية التعبير ويصنفها كعمل إرهابي، بما في ذلك انتقاد تفسير الحكومة السعودية للإسلام أو الدعوة للإلحاد. وبموجب هذا القانون، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2014، قد تؤدي الإدانة بهذه التهمة إلى الحبس لمدة تتراوح من 3 أعوام إلى 20 عاماً. وفقاً لهذا القانون، تندرج تحت الإرهاب "الدعوة للفكر الإلحادي بأي شكل من الأشكال، أو التشكيك في أسس الدين الإسلامي التي يقوم عليها هذا البلد." ومنذ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، أتهم بعض مناصري حقوق الإنسان والإصلاحيين بهذه الجرائم وتمت إدانتهم بها. وتُعد محاكمات الجرائم المتعلقة بالإرهاب في المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي هيئة لا تستند إلى الشريعة الإسلامية تم تأسيسها عام 2008.

في يوليو عام 2014، أصبح وليد أبو الخير المستشار القانوني للمدون رائف بدوي أول مناصر لحقوق الإنسان يصدر حكم بحقه تحت طائلة قانون مكافحة الإرهاب، إذ نال عقوبة بالحبس 15 عاماً بتهمة زائفة عديدة تتصل بممارسته للمحاماة. وفي يناير عام 2015، تم تأييد الحكم الصادر ضده. أما في مارس 2016، فقد أدين الصحفي

علاء برنجي بموجب قانون مكافحة الإرهاب بتهمة "إهانة الحكام" و "السخرية من شخصيات دينية إسلامية بارزة"، وقد استند الحكم في جزء كبير منه على تغريداته الداعمة لحقوق المرأة وسجناء الرأي. في يوليو عام 2016، تم تمديد مدة عقوبته من خمس سنوات في السجن لسبع سنوات.

شهدت المقررات السعودية تحسينات، مع ذلك ما تزال هناك مخاوف فيما يتصل ببعض المواد التي تحض على التعصب خارج البلاد: تتصدى الحكومة السعودية منذ أكثر من 15 عامًا للمواد التي تحض على التعصب في المقررات المدرسية الرسمية. ففي فبراير عام 2017، صرح مسؤولون سعوديون بأن المرحلة النهائية من المراجعات التي تخضع لها المقررات المدرسية الخاصة بالمرحلة الثانوية جارية، إذ مازال من المزمع استكمال تنقيح نصوص الصف 11 و 12. وقد حصلت لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية خلال زيارتها للبلاد على بعض المقررات الدراسية المستخدمة حاليًا ووجدت أن بعض المواد التي تحض على التعصب مازالت قائمة في مقررات المرحلة الثانوية، على الرغم من تواجدها بشكل أقل بكثير. وتشمل المواد التي تحض على التعصب التي ما تزال قائمة استخدام لغة تزدري المسلمين من غير السنة وإقرار الجهاد على أنه "القتال" لنشر الدين، ووصف اليهود بالقردة. على مر السنين، أحرزت الحكومة السعودية تقدمًا بطيئًا ومطردًا في تنقيح مقررات الصفوف الدراسية الأدنى بالأخص، إذ بدا أن كل طبعة من هذه المقررات تشمل الفقرات التي تحض على التعصب بشكل أقل من سابقتها. وعلى الرغم من التقدم المحرز في المقررات الدراسية، أعرب بعض ممن تم التحاور معهم عن مخاوفهم من استمرار المعلمين في تدريس المواد التي تحض على التعصب. وخلال العام الماضي، واصلت وزارة التربية والتعليم تعزيز تدريب المعلمين، بما في ذلك من خلال برنامج جديد تم إطلاقه في مايو عام 2016، يدعم التطوير المهني للمعلمين السعوديين. في إطار هذا البرنامج، تم إيفاد 1000 معلم إلى أوروبا وأمريكا الشمالية للتعلم من خلال المشاركة في الفصول الدراسية. وعلى الصعيد المحلي، واصل مركز الملك عبد الله للحوار الوطني تدريب معلمي الدراسات الإسلامية. ووفقًا لمسؤولين سعوديين، يتم فصل المعلمين الذين لا يلتزمون بالمناهج الدراسية الحديثة.

في السنوات الأخيرة، حظر مرسوم ملكي سعودي التمويلات خارج البلاد للمدارس الدينية والمساجد والمواد المنشورة التي تحض على الكراهية، وغيرها من الأنشطة التي تدعم التعصب الديني والعنف ضد غير المسلمين والمسلمين من أتباع المذاهب المغايرة. في سبتمبر عام 2016، فرضت الحكومة السعودية أيضًا قيودًا جديدة على السفر لنشر الدعوة إلى الدين الإسلامي، أو التبشير، مما جعل السفر إلى خارج البلاد والوعاظ من رجل الدين يخضعون بشكل أكبر لسيطرة وزارتي الشؤون الإسلامية والداخلية. ومع ذلك، مازال يجري توزيع بعض الكتابات، والإصدارات القديمة من المقررات الدراسية والمواد التي تحض على التعصب في بعض البلدان على الرغم من سياسة الحكومة السعودية الرامية لاسترداد المواد التي وُزعت في وقت سابق وتحض على كراهية الديانات الأخرى، وتروج وفي بعض الحالات للعنف. على سبيل المثال، بررت بعض الكتب القديمة العنف ضد المرتدين، والمشعوذين، والمتليين ووصفت اليهود والمسيحيين بأنهم "أعداء للمؤمنين"، وعرض أحد مقررات المرحلة الثانوية الأخرى "بروتوكولات حكماء صهيون" كوثيقة أصلية وهو منشور زائف يهدف إلى تعزيز العداء تجاه اليهود.

وما زالت هناك مخاوف حيال بعض محطات التلفزيون الفضائية الممولة من القطاع الخاص في المملكة والتي لا تزال تتبنى الكراهية الطائفية والتعصب.

حقوق المرأة والحرية الدينية: إن تبني الحكومة السعودية لنظام قانوني يجمع بين الأعراف القبلية المحلية والفقهاء الإسلامي الذي يعود للقرن الثامن عشر يؤثر سلبيًا على حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك حريتها في التعبير والتنقل وتكوين الجمعيات وحريتها الدينية. ثمة قيود على حقوق المرأة بوجه خاص يفرضها نظام الوصاية القانونية المعمول به بغض النظر عن الانتماء الديني، والذي يقوم على تفسير الحكومة السعودية لآية قرآنية تصف الرجال بأنهم "قوامون على النساء". وبموجب هذا النظام، يجب على المرأة السعودية الحصول على إذن من ولي أمر لاستخراج جواز سفر أو الزواج أو السفر إلى خارج البلاد، بل وللحصول على الرعاية الصحية في بعض الأحيان. وقد وافقت الحكومة السعودية في عامي 2009 و2013 بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الدورية العالمية عنها على التخلص تدريجيًا من هذا النظام واسع النطاق، غير أنها لم تتخذ إلا خطوات أولية نحو ذلك. ومع ذلك، في عام 2013، سمح للمحاميات السعوديات بمزاولة مهنة المحاماة للمرة الأولى، مما عزز قدرة المرأة على الدفاع عن حقوقها. وفي يوليو عام 2016، أعلن مجلس الشورى ووزارة العدل عن إعداد تشريع جديد من شأنه تنظيم قوانين الأحوال الشخصية، وهو مشروع تدعمه العديد من السعوديات من الجيل الأول من المحاميات.

يخضع قانون الأحوال الشخصية للمحاكم التي تطبق المذهب الحنبلي السائد من الفقه الإسلامي، أو تطبق الفقه الجعفري فيما يخص مسلمي الشيعة. ومع ذلك، يقتصر الوجود الجغرافي لمحاكم الأحوال الشخصية الخاصة بالشيعة على محافظتي القطيف والأحساء. وقد أسفر تفسير المحاكم السعودية لقوانين الشريعة عن أحكام تجعل المرأة قاصرة قانونًا وتعادل شهادتها نصف شهادة الرجل، وتجزئ للرجل تطبيق زوجته دون سبب أو تكلفة، كما تبيح الزواج من الأطفال. في عام 2013، جرمت الحكومة السعودية العنف الأسري، مع ذلك، مازال بالإمكان قانونًا إدانة النساء وإصدار أحكام بحقهن بتهمة "العصيان"

يصف المسؤولون السعوديون نظام الوصاية على أنه منظومة ثقافية بالدرجة الأولى ليست ذات طبيعة دينية أو قانونية، ويزعمون أن أولياء الأمور الذين يسيئون استخدام سلطتهم قد يبطل قاض صلاحيتهم، ومع ذلك مازال القضاة الذين يتم تدريبهم وفق الفقه الإسلامي والذين يصدر عن الأحكام في محاكم الشريعة الإسلامية التي ترعاها الدولة، يفرضون الأحكام الداعمة لنظام الوصاية، حتى في مواجهة دعاوى الإساءة للمرأة وتعد العقبات المالية واللوجستية، والشخصية التي تواجهها المرأة في سبيل إنصافها جسيمة. مع ذلك، فإن عدد المحامين الذين يوفر لهم عموم الأفراد معلومات لمساعدة المرأة على الوصول لفهم أفضل لحقوقها والدفاع عنها يشهد تزايدًا.

سياسة الولايات المتحدة

على الرغم من سلسلة من التحديات التي نشأت في السنوات الأخيرة، لا تزال العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وثيقة. بين عامي 2010 و2016، أبلغت إدارة أوباما الكونغرس الأمريكي بمقترح بيع

أسلحة للمملكة العربية السعودية بقيمة تربو على 115 مليار دولار. وفي ديسمبر عام 2016، أعلنت الولايات المتحدة قيودًا جديدة على الدعم العسكري للحملة التي تقودها السعودية في اليمن، ومع ذلك، مازالت الولايات المتحدة تتشارك المعلومات الاستخباراتية مع السعودية وتبيعها الأسلحة وتزود طائرات التحالف الخاصة بها بالوقود. منذ عام 2014، شاركت القوات السعودية أيضا في بعض الضربات التي شنها تحالف مناهضة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (تنظيم داعش) على أهداف للتنظيم في سوريا، وقد اعتمدت الحكومة الأمريكية على الحكومة السعودية للتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي، وقد أضعف إمداد السعودية للولايات المتحدة بالطاقة عزم الولايات المتحدة على الضغط على الحكومة السعودية لتحسين سجلها السيء في مجال حقوق الإنسان والحريات الدينية. واستمر هذا الاتجاه في الأشهر الأخيرة لإدارة أوباما والتي تناول خلالها الرئيس أوباما بشكل عابر سجل حقوق الإنسان السعودي في أبريل عام 2016 في جلسة مغلقة مع الملك سلمان. في سبتمبر عام 2016، ظهرت تحديات جديدة واجهت العلاقات بين البلدين مع تمرير قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب، الذي يسمح لعائلات ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر بمقاضاة الدول التي تنحدر منها أصول منفذي الهجمات.

ومع ذلك، فقد أعرب المسؤولون السعوديون عن تفاؤلهم فيما يتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في ظل إدارة ترامب الجديدة. وخلال جلسة التصديق المنعقدة بالكونجرس في يناير عام 2017، تساءل وزير الخارجية ريكس تيلرسون عما إذا كان تصنيف المملكة العربية السعودية كدولة تنتهك حقوق الإنسان يعد وسيلة ناجعة لدعم إحداث تغيير. وفي أوائل عام 2017، جرت عدة معاملات بين مسؤولي إدارة ترامب ونظرائهم السعوديين، بما في ذلك مباحثات بين الرئيس دونالد جيه ترامب والملك سلمان يُزعم أنها سلطت الضوء على تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية والعسكرية بين البلدين ولكنها لم تشمل القضايا المثيرة للقلق في مجال حقوق الإنسان أو الحريات الدينية.

ووفقا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية الأخير حول الحرية الدينية الدولية في المملكة العربية السعودية، تهدف سياسة الولايات المتحدة للضغط على الحكومة السعودية "لاحترام" الحريات الدينية، والقضاء على التمييز في إنفاذ القوانين ضد الأقليات الدينية، وتعزيز احترام ممارسة الأقليات لشعائهم ولمعتقداتهم والتسامح معها". ومازالت الحكومة الأمريكية تشرك المسؤولين الحكوميين السعوديين في برامج التبادل المشترك وبرامج زيارة الولايات المتحدة التي تعزز التسامح الديني والحوار بين الأديان، وفي عام 2016، صرح مسؤولون سعوديون أن هناك أكثر من 61000 طالب سعودي في الولايات المتحدة كجزء من برنامج المنح الدراسية التابع للحكومة السعودية، على الرغم من تشديد متطلبات التأهل لهذه المنح الناجم عن عجز في الميزانية السعودية.

في سبتمبر عام 2004، تماشيا مع توصيات لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية، صنفت وزارة الخارجية الأمريكية المملكة العربية السعودية كدولة مثيرة للقلق للمرة الأولى. وفي عام 2005، تم إرساء إعفاء مؤقت عوضًا عن اتخاذ الإجراءات التي تستلزم تشريعًا كنتيجة لهذا التصنيف لإفساح المجال لتواصل المحادثات الدبلوماسية بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة السعودية و"لدعم أهداف قانون الحرية الدينية الدولية". في يوليو عام 2006، ظل هذا الإعفاء قائمًا بشكل غير مشروط عندما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن المحادثات الثنائية المستمرة

مع المملكة العربية السعودية قد مكنت الحكومة الأمريكية من تحديد واعتماد بعض السياسات "التي تسعى الحكومة السعودية لانتهاجها وستستمر في ذلك في سبيل تعزيز الحريات الدينية بدرجة أكبر وتعزيز التسامح مع الأطياف الدينية المغايرة". وعلى ضوء استعراض تنفيذ هذه السياسات بعد 10 سنوات من ذلك الإعلان، توصلت لجنة الولايات المتحدة للحريات الدينية العالمية إلى أنه تم إحراز تقدم في العديد من المجالات، لكن مازالت هناك مجالات أخرى تتطلب الكثير من الجهود. وتضم بعض الإجراءات التي أقرتها المملكة العربية السعودية كسياسات للدولة لم تنته بعد من إتمامها التالي:

- وقف نشر المواد التي تحض على التعصب والأفكار المتطرفة داخل المملكة العربية السعودية وحول العالم.
- مراجعة وتحديث المقررات الدراسية لإزالة ما تبقى من إشارات تنطوي على ازدراء للمسلمين أو غير المسلمين أو تحث على كراهية الديانات الأخرى أو الجماعات الدينية المغايرة، وهو إجراء من المتوقع أن تنتهي المملكة العربية السعودية من تنفيذه بحلول يوليو عام 2008.
- ضمان وحماية الحق في مزاولة العبادات الخاصة وكفالاته للجميع، بمن فيهم غير المسلمين الذين يتجمعون في المنازل لممارسة شعائرهم الدينية، والحق في امتلاك مواد دينية خاصة واستخدامها.
- إخضاع قواعد ولوائح المملكة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

أعدت وزارة الخارجية الأمريكية تصنيف المملكة العربية السعودية كدولة مثيرة للقلق في فبراير وأكتوبر عام 2016 ولكنها أبقت على إعفائها من أي عقوبات حيث أوردت في ذلك السياق "أهمية المصالح الوطنية للولايات المتحدة" وفقاً للقسم 407 من قانون الحرية الدينية الدولية.

بيان إضافي من نائب رئيس المجلس جيمس جيه زغبي:

رغم موافقتي على الاستمرار في تصنيف المملكة العربية السعودية كدولة مثيرة للقلق وعلى التوصيات المقدمة في نهاية هذا الفصل، يسرني أننا هدأنا من حدة الدعوة لرفع الإعفاء وهو حكم أرى أننا أخطأنا في طرحه قبل عامين.

تجري حالياً تغييرات كبيرة في المملكة العربية السعودية وينبغي علينا تشجيعها وأمثل وسيلة للقيام بذلك هي أن نظل منفتحين على التعاون مع المسؤولين السعوديين.

خلال زيارتنا الأخيرة إلى البلاد، ذهلت من التغييرات الهائلة التي تجري بها. على سبيل المثال، يخضع المنهج التعليمي برمته لتحديثات ليؤكد على: مهارات حل المشكلات بدلاً من الحفظ والاستظهار، فضلاً عن تغييرات في كيفية تدريس الرياضيات والعلوم والتقنيات؛ والإشراك الإيجابي للأطفال ذوي الإعاقات؛ وزرع حس بالمسؤولية

المدنية. ولا شك أنه ستكون لدراسة 200 ألف شاب سعودي خارج البلاد بالوقت الحالي أثر عميق في التغييرات التي ستشهدها المملكة العربية السعودية مستقبلاً.

وقد سمعنا في مناقشاتنا مع المسؤولين السعوديين، والمعارضين، والمساهمين في المجتمع المدني، أسئلة تُطرح بشكل متكرر وإلحاح لم يُشهد من قبل. على سبيل المثال، عندما يصرح الزعماء الدينيون والمسؤولون الحكوميون أنهم يجدون صعوبة في الفصل بين العادات والدين، فلماذا مدلول هائل، وهو النقاش الذي ينبغي لنا تشجيعه، لكن لن يسعنا إلا أن نكون شركاء في هذه العملية إذا ظللنا منفتحين على المشاركة البناءة. وتقرير هذا العام يوضح أننا كذلك.